أ . د . محمد أحمد السعيدي

جرعات من أجل التنمية

يجب أن نفخر بشعبنا الأبي ، فقد حافظ على أصالته وتراثه الغني بالكرم والجود والإيثار ومن لم يصدق أدعوه أن يصحبني في جولة سريعة على بيانات كتب الإحصاء الرسمية منذ بداياتها ليرى ويفتخر بشعبه المعطاء الذي لم يبخل على حكوماته المتعاقبة . بل صرف عليها الغالي والنفيس حتى صار بإمكاننا اعتبارها بمثابة (الطفل المدلل) أو بالأصح (الحكومة المدللة) والتي تحسدها حكومات العالم بأسره .

ليس هذا فحسب بل خالفنا العادة أو غريزة الأبوة فرغم أن الأب يقلل من دلاله لابنه كلما كبر سن ابنه ، إلا أن شعبنا المعطاء يزيد من عطائه وكرمه على الحكومة مع الزمن ولا يألوا جهداً في توفير كل وسائل الراحة لها فكلما زاد خرف الحكومات المتتالية وحتى عندما بلغت من العمر عتياً وأصيبت بالخرف والنسيان (مرض الزهايمر) ولم تعد تذكر أي من واجباتها نحو المواطن كان شعبنا المعطاء يدللها أكثر وأكثر ولا يبخل عليها بأي شيء . فما عليها إلا أن ترصد احتياجاتها وهو يسحب من قوته الضروري ليعطيها دونما منة أو عتاب حتى بلغ الفقر منه ما بلغ وصار أغلب السكان تحت خط الفقر وهو لا يبالي .

فبحسب البيانات المتوفرة نجد أن الإنفاق الحكومي قد شكل نسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 1970م في الشطر الشمالي . أخذ بالتصاعد حتى بلغ 15% عام 1978م واستمر بالتصاعد حتى بلغ 43.4% في عام 1983م .

وفي الشطر الجنوبي من الوطن زادت هذه النسبة من 35% في عام 1975م بحسب المتوفر من البيانات إلى أن بلغت 58% في عام 1986م .

من فضل الوحدة علينا أن نسبة الإنفاق الحكومي هذه قد انخفضت إلى 15.9% من الناتج المحلي في عام 1990م . ولكن كما يقال (يا فرحة ما تمت) فقد ارتفعت هذه النسبة في عام 1998م إلى نسبة 29.8% لتواصل التصاعد الجنوني بعد ذلك حتى بلغت نسبة 43% في عام 2011م .

ورغم أن هذه النسبة مرتفعة بشكل مخيف وغير منطقي إلا أنها لا زالت مظللة وغير حقيقية أو لا تمثل الواقع . فإذا ما أزلنا أثر نصيب الشركات الأجنبية من الثروة النفطية والتي تذهب للخارج فإن الإنفاق الحكومي في بلادنا يشكل أكثر من 55% من الناتج الاجمالي .

حكوماتنا الموقرة تلتهم أكثر من نصف قوت الشعب ولا تبقي له إلا الفتات . إنه أمر محزن بل ومخز في بلد فقير مثل بلادنا ، وبالمقارنة مع دول أخرى نجد النسبة تتراوح بين 8% إلى 20% في بلدان العالم الثالث التي تتشابه ظروفها مع اليمن ، وترتفع قليلاً في بعض البلدان النفطية العربية بالذات .

فإندونيسيا مثلاً وهي دولة نفطية لا يزيد الانفاق الحكومي فيها عن 19% فقط . والصين الشعبية رغم أنها تنتج النفط والعديد من الموارد الطبيعية ورغم أن حكومتها اشتراكية تتحمل أعباء اجتماعية كبيرة نحو الشعب إلا أن نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي فيها فقط 20.8% .

وباكستان رغم أنها تنفق على تطوير الأسلحة النووية وعلى الآلات العسكرية وتعاني من ويلات الحروب والصراعات فإن النسبة لا تزيد عن 19.3% وحتى بلد متقدم جداً مثل سويسرا تتحمل الحكومة فيه أعباء اجتماعية كبيرة نحو المواطن ومع ذلك لا تزيد نسبة الانفاق الحكومي فيها عن 32% من الناتج المحلي الاجمالي .

ورغم أن حكومات الدول العربية تعد أكثر إسرافاً من مثيلاتها من دول العالم إلا أنها تظل في الحدود التي يمكن قبولها .

وحتى روسيا الاتحادية رغم أنها بلد متقدم وغني بالموارد الطبيعية بما فيها النفط حيث ينتج أكثر من 12 مليون برميل باليوم وتنفق على ثاني أكبر جيش بالعالم لم تزد نسبة إنفاق حكومتها عن 34% من الناتج المحلي .

فما هو المبرر الذي يعطي الحكومة اليمنية حق اقتطاع أكثر من نصف قوت المواطن وبهذا تكون أغلى حكومة في العالم . ولكن تخيلوا حجم الكارثة لو تعلمت إدارة الشركات منا وارتفعت تكاليف الإدارة إلى أكثر من نصف دخل الشركة . إن ما تعمله حكوماتنا المتعاقبة يذكرنا بالمثل الشائع القائل (اكلته شقاي) . وإذا لم تنجح حكومة الثورة القادمة بتعديل هذا الوضع فأنا أنصح فخامة الأخ / عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية أن يعمل مناقصة دولية ستفضي دون شك للحصول على شركة صينية تدير البلاد بأقل من خمس هذا المبلغ بكثير .

ولأنني أعتبر نفسي أو أشعر أنني متفائل بمستقبل زاهر لبلادنا أكثر من غيري فأنا استبعد أن نلجأ لمثل هذا الخيار الغريب وخاصة بعد القرارات التقشفية الجريئة والصائبة التي أصدرها الأخ رئيس الجمهورية قبل أيام . والتي تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنها لا تشكل الخطوة الأولى في مسافة الألف ميل فحسب بل أنها في نظري ومن خلال التقييم الاقتصادي للمراحل السابقة تحمل دلالات هامة وقوية تزيدنا ثقة أن التحول الايجابي قادم لا محالة ، وأن الغد سيكون أفضل . فما أروع أن تبدأ الحكومة بنفسها .

إن الإنفاق الحكومي قد تصاعد منذ قيام الوحدة بشكل ملحوظ وغير عادي حتى بلغ حداً فاق مستوى تحمل الاقتصاد الوطني أو بمعنى آخر شكل أكبر تهديد للاقتصاد الوطني ، حيث بلغ من الضخامة حداً وصل إلى أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011م .

وهذا يعني بكل بساطة أن الحكومة تستهلك أغلب الإنتاج المحلي ولا تترك للشعب إلا الفتات (تقريباً 45% فقط) بالمقارنة مع دول العالم الثالث الأخرى حيث تتراوح نسبة الإنفاق الحكومي فيها بين (8% إلى 20%) من الناتج المحلي فقط وقد ساعدها على ذلك عدد من العوامل منها الطفرة النفطية . ورغم أن نصيب الحكومة من الثروة النفطية التي تحولت إلى دخل للحكومة قد تصاعد بشكل كبير في النصف الثاني من التسعينات حتى عام 2007م تقريباً إلا أن ذلك لم يكن كافياً بنظر تلك الحكومات ، ولهذا فقد كانت تنهج سبيل الجرعات كلما رأت حاجة للمزيد من الإنفاق . وهي وسيلة سهلة لتحويل العبء على المواطن ، بدلاً من أن تتجرع هي بالعمل على تخفيف شهيتها للاستهلاك . أو بالتعامل بشيء من الحرص عند إنفاق المال العام .

والحقيقة أن ذلك التصرف من قبل الحكومات المتعاقبة لم يكن غريباً على مجتمعنا . فتصرف الحكومة هذا يشبه ما ألف عليه الكثير من المواطنين (الذين يتناولون أو يخزنون القات) . فعندما يرتفع سعر القات في بعض المواسم يقتطع رب الأسرة من ميزانية الغذاء أو القوت الضروري لأسرته لتسديد فاتورة القات ، بدلاً من أن يقلل هو من استهلاك القات أو حتى يوقفه عند الحاجة .

يبدو أن الوضع الآن قد تغير أو أن الماضي الذي ترك الحبل على الغارب للحكومة قد ذهب إلى غير رجعة . بشرى الخير هذه قد زفها لنا فخامة الأخ / عبدربه منصور هادي ، رئيس الجمهورية ، بقراراته الجريئة التي اتخذها والتي تضمنت حزمة من الإجراءات التقشفية الملزمة للحكومة . هذه القرارات أو الإجراءات بكل بساطة ماهي إلا جرعة عكسية تتحملها الحكومة بدلاً من المواطن .

إذاً فنحن بمثل هذه القرارات قد انتقلنا من عهد إلقاء الأعباء على كاهل المواطن كلما زاد الإنفاق الحكومي إلى عهد المساواة . في هذا العصر يجب أن يتحمل الجميع أعباء التنمية . بمعنى أن الحكومة الآن بدأت بنفسها ، فقد شرعت بهذه القرارات بربط الحزام أو بفرض جرعة على نفسها .

هذه الخطوة أهميتها لا تكمن في حجم أو قدر مفعولها ، بل في دلالتها . كما أنها تعمل على تزايد ثقة المواطن بالقيادة السياسية إلى درجة قد توفر لها إمكانيات اتخاذ قرارات أكثر جرأة تؤسس لانطلاق عملية التنمية . إنها تدل على أننا أمام مرحلة جديدة على طريق التنمية .

ولأن الحكومة قد استحوذت على أغلب الدخل المولد في المجتمع فإن انحيازها لصف الشعب بميولها الأخير إلى التقشف سيوفر مبالغ كبيرة يمكن أن تنقل اليمن نقلة نوعية إذا ما تم توظيفها بالطريقة الاقتصادية المناسبة .

لتحقيق هذه الغاية السامية يتطلب الأمر من القيادة السياسية اتخاذ إجراءات منها ما يلي :

أولاً : وضع حد فاصل بين الاقتصادي والسياسي وتحويل الملف الاقتصادي إلى المتخصصين في علم الاقتصاد من ذوي الخبرة والكفاءة والولاء للوطن دون غيره من الولاءات الضيقة .

ثانياً : باعتبار أن الغاية من الحكومة هي انتشال الوطن من حالة العوز والمهانة التي يعاني منها وإحداث تنمية شاملة ومتصاعدة ومستمرة فيجب أن يكون السياسي بخدمة الاقتصادي وليس العكس كما عهدنا في السابق . حيث وظفت الموارد كلها لخدمة أو بددت لتنفيذ مئارب وأهواء سياسية ضيقة ومتخلفة .

ثالثاً : ضبط كل القرارات والتصرفات بما يتلاءم واحتياجات التنمية وضمان مستقبل أفضل للأجيال الصاعدة . وليس لمجرد إشباع رغبات آنية قد تكون لها عواقب وخيمة بالمستقبل .

ولتوضيح هذه الفكرة نأخذ قرار مثل رفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية أو ما يسمى بالجرعة .. مثل هذا القرار جرت العادة أن الحكومة كانت تتخذه كلما رأت أنها بحاجة للإنفاق الاستهلاكي الآني دونما اعتبار لعواقبه على عملية التنمية . بينما الصحيح أن ينظر إلى مثل هذا الإجراء بناء على خطة تنموية شاملة وطويلة الأمد بحيث يشكل هذا القرار وغيره جزءاً من الحل وليس جزءاً من المشكلة ، فالقرار الاقتصادي السليم بشكل عام هو القرار الذي يزيل عائقاً أمام التنمية أو ينهي حالة اختلال أو جمود في قطاع من القطاعات ، أو يعمل على تسريع عملية التنمية أو الدفع بها إلى الأمام .

هذا القرار بالتأكيد سيكون ضرورياً بل وملحاً وحيوياً لمصلحة الوطن . بالمقارنة مع القرارات العشوائية التي تفرضها رغبات السياسي لتمكينه من تحقيق مئارب شخصية وتكون عواقبها وخيمة وتؤدي إلى إعاقة عملية التنمية .

رابعاً : حتى لا تكون القرارات التقشفية الأخيرة الذي إتخذها الأخ رئيس الجمهورية والتي اعتبرناها جرعة ملزمة على الحكومة مجرد حبر على ورق يجب على الحكومة وضع خطة تنفيذية مزمنة لضمان تنفيذها بالطريقة والوقت المناسبين .

ونحن بدورنا إذ نشكر فخامة الأخ الرئيس على قراراته التقشفية هذه نتمنى أن تكون مجرد الجرعة الأولى وننتظر التفكير في المزيد وسنتوقع قريباً الجرعة الثانية . فالبون لا زال واسعاً وبحاجة إلى جهد دؤوب ومتواصل لإعادة الأمور إلى طبيعتها تمهيداً لدوران عجلة التنمية من جديد .

• رئيس مركز دراسات النهضة

وجهة مطر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

خماسيات

خمسة نحتاجها بدلا من خمسة:
السيكل بدلا من السيارة
الحمار بدلا من الماطور
الاستيقاظ باكرا بدلا من الرقدة
الرياضة بدلا من القات
الصميل بدلا من السلاح الناري
***
خمسة ضيعوا البلاد :
المتصارعون على المصالح
الفاسدون والمهربون
المتدينون المتسيسون
الجاهلون المتسلحون
المتظاهرون المتحزبون
***
خمسة مايصحبوش:
فاتورة الكهرباء
مشروع الماء
المقوت
المسؤول
الجاهل
***
خمسة يقضي عليها خمسة
الثروة يقضي عليها الفساد
الوطنية تقضي عليها ثلاثية الحزبية والطائفية والمناطقية
الوعي يقضي عليه التعصب
المال يقضي عليه القات
الصحة يقضي عليها الهرم
***
خمسة فيتامينات افسدت اليمن :
فيتامين حاء (الحزبية)
فيتامين واو (الواسطة)
فيتامين ط (الطائفية)
فيتامين ميم (المحسوبية)
فيتامين ق (القات وحق القات)
***
خمسة لاتكون بدون خمسة :
لايمكن تغيير بلادنا بدون تغيير انفسنا
لايمكن نهوض اقتصاد بدون استئصال الفساد
لايمكن وجود استثمار بدون تعزيز الامان
لايمكن دولة مدنية بدون عملية تعليمية
لايمكن وجود دولة بدون عدل ومساواة.
***
خمسة لم تكن في مجتمعنا :
الطائفية السياسية
الغش من اجل الربح
المماطلة
النصب باسم الدين
التقطع والسرقة
***
خمسة أسباب للفقر في اليمن:
متصارعون أن اتفقوا نهبونا وان اختلفوا طحنونا
جمل يأكل بلقمة ما يأكله العصفور بسنة
سارق الرغيف يحاسبوه وسارق البلاد يتركوه.
مال سائب يعلم السرقة
لص يزداد نفوذه بصمت الناس وعجز الحكومة عن محاسبته.
***
خمسة يعشقها اليمنيون في العيد :
السفر
المطر
صلة الرحم
اللحمة الغنمي
فرحة الاطفال
***
خمسة تعكر صفو اليمنيين في العيد :
الروتين اليومي الممل
الطفر
حوادث الطرق
خبر عاجل
الديون
***
خمسة وجودها فتنة :
تعيينات بالواسطة لا بالكفاءة
غلاء المهور
الفقر
الأمية
الجهل مع انتشار السلاح
***
خمسة لاترتفع قيمتها :
الريال
المواطن اليمني
الموظف المجتهد الذي لايملك واسطة
المستقل غير المتحزب
المؤهل
***
خمسة اسباب للجهل :
قانون غائب وسلاح حاضر
قضاء بطيء
اعلام يغرد خارج السرب
شباب يهربون من البطالة الى التطرف
احزاب لا تفكر إلا بمصالحها
***
اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي
اللهم ارحم أبي وأسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين

من السبت إلى السبت

أحمد الأكوع

Ghurab77@gmail.com

غزة سلالم الانتصار

في يوم القدس السابع والعشرين من رمضان وصمود المقاومة في فلسطين كلها علامات نصر للحق وهزيمة للعدوان الإسرائيلي وللباطل في كل زمان ومكان ها نحن نرى أن العنف الذي خلق (إسرائيل) هو الذي عمّق المقاومة الفلسطينية، لأن المجتمع الفلسطيني الذي عاش مقاوماً يتميز عن سائر الشعوب العربية بصموده ومقاومته، فقبل احتلال (فلسطين) عام 48م كان أطباء فلسطين أشهر الأطباء وباحثوها أقدر الباحثين ومهندسيها أوسع خبرة، ولما عصفت بتلك الديار نكبة الاحتلال بقي التفوق الفلسطيني كثير الازدهار في أكثر من مكان، فعلماء فلسطين في كل المجالات التخصصية هم أشهر العلماء وأدباؤها في كل أجناس الأدب هم ألمع الأدباء قاطبة.

لقد أراد الاستعمار العالمي اقتلاعه من جذوره ولكنه تجذر في كل مكان لكي تصل عروقه ومقاومته إلى مواطنه وجاء عدوان إسرائيل لغزة لكي يرينا شعب فلسطين أن المحن زادته تشذيبا وتقليما لكي يزداد خصبا وسموقا، ومنذ حزيران إلى الآن صمدت الثورة الفلسطينية بين مختلف العواصف أرادت قوة تحجيمها فزادت من حجمها، إذ أن هذه القوة الفلسطينية كغيرها من القوى الثائرة يزيدها القتل نموا واتساعا كأنما الموت بستاني ماهر يجيد تشذيبها لكي تزكو عروقها كما قال بعض المحليين وتفرع جذوعها وأغصانها مئات القتلى من أطفال ونساء وشيوخ ومواطنين عزل والآلاف الجرحى، هذا كله أكد استحالة إبادة الفلسطينيين وتراءت إمكانية انقراض إسرائيل كعادة القتلة، لأن القتلة بحكم الله ينقرضون إلى حين ينمو الشهداء بالشهادة وتخصب ذرية السيف لتتحقق الثورة العادلة وتنهار مشيئة العدوان، لأن القوى الثائرة بمنطق التاريخ لا تنتهي قد تضعف ولكن لا تخمد قد تقف ولكن لا تتراجع، قد تنتكس ولكن لكي تنطلق وهكذا تحقق غزة سلالم الانتصار ولأن هذا النوع من الناس ينميه الموت كما ينمي عنف الثلوج أشجار البساتين وعضوية التربة.

شعر

سلام على القدس الشريف ومن به
على جامع الأضداد في إرث حبه
على البلد الطهر الذي تحت تربه
قلوب غدت حباتها بعض تربه

(نزار قباني)

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388